جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس وعلوم التربية

شعبة علوم التربية

1 ماستر تخصص ارشاد وتوجيه

المحور الثالث: نظام التكوين المهني

محاضرة 13: التحديات التي تواجه نظام التكوين المهني في الجزائر واستراتيجيات تطويره

مقدمة:

منذ الاستقلال تقوم وزارة التكوين والتعليم المهني في الجزائر مجموعة متتالية من الإصلاحات الرامية إلى تطوير نظام التكوين المهني ليتكيف مع احتياجات سوق العمل ويلبي تطلعات الشباب. وقت مسّت هذه الإصلاحات تحديث المراكز والمعاهد، وإثراء التخصصات، ودعم النظام بقوانين تسمح للقطاع الخاص بالمشاركة في عملية تكوين الشباب. غير أن النظام يواجه تحديات كبيرة لاسيما في عملية الإصلاح والتطوير. ولقد اتخذت الدولة استراتيجيات متنوعة وخطت خطوات كبيرة في تجديده وتطويره.

الأهداف الاجرائية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- استقراء بعض التحديات التي تواجه النظام الوطني للتكوين المهني.
- تقييم الاستراتيجيات المتبعة من الدولة لتطوير النظام الوطني للتكوين المهني
- اقتراح بعض استراتيجيات تطوير النظام الوطني للتكوين المهني.

المكتسبات القبلية: يفترض بك عزيزي الطالب أن يكون لديك معارف سابقة حول:

- بنية نظام التكوين المهني في الجزائر
- تطور نظام التكوين المهني في الجزائر

المحتوى التعليمي:

- التحديات التي تواجه النظام الوطني للتكوين المهني
- استراتيجيات تجديد وتطوير النظام الوطني للتكوين المهني

1- التحديات التي تواجه النظام الوطني للتكوين المهني:

1-1- التحديات الإدارية والتنظيمية:

تعتبر التحديات الإدارية والتنظيمية من العوامل التي تؤثر على جودة التكوين المهني، حيث تشمل هذه التحديات مشكلات في التنظيم الإداري للمؤسسات المعنية بالتكوين المهني العمومية او الخاصة، بالإضافة إلى صعوبات في توفير الكفاءات الإدارية الفعالة والفاعلة والتي لديها القدرة على الابتكار. كما تتضمن التحديات الإدارية على صعوبات تطبيق السياسات والإجراءات الإدارية بشكل فعال يستوعب التغييرات والمستجدات ذات العلاقة بالتكوين المهني وبسوق العمل المحلي والعالمي. وهناك تحديات إدارية تدخل ضمن مهام الإدارة في تطوير لبرامج التكوين التي تتماشى واحتياجات السوق والتطور العلمي والتكنولوجي، إضافة الى مشكل التأطير، إذ يعاني القطاع من نقص في المكونين ذوي الكفاءة والاختصاصات.

تواجه الإدارة تحديات كبيرة في عدم تطابق برامج التكوين والوسائل التعليمية مع العديد من التخصصات، إضافة الى قلة الهياكل البيداغوجية. إن غياب التحفيزات المالية لمؤطري التكوين المهني في المؤسسات يمثل مشكلة تؤثر سلبا على عملية التكوين. ومن التحديات الإدارية التي تواجه نظام التكوين المهني أيضا هو القصور الذي تتصف به آليات التقييم يفارض أنها تضمن تلبية المكونين ومؤسسات التكوين لمعايير الجودة الوطنية والدولية والتحسين المستمر لمهارات التدريس للمكونين من أجل توفير تجربة تعليمية مثالية. علاوة على ذلك، الحاجة إلى تعزيز الوصول للموارد التعليمية عالية الجودة وتطوير أساليب التكوين المبتكرة لتحفيز اهتمام المتكونين ومشاركتهم واستقطاب الشباب لمؤسسات التكوين. وفي الوقع لقد ظلت علاقات منظومة القطاع بسوق العمل ضعيفة، ليتحول التكوين المهني الى مع مرور الوقت الى جزء مدمج في المنظومة التربوية **(صالحي، شوتري)** ومن جهة يعد تطبيق القوانين من أكبر التحديات لاسيما التي تواجهها المؤسسات الخاصة، حيث جاء المرسوم التنفيذي رقم 20-340 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2020، ليعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-162 المؤرخ في 14 جوان 2018 الذي يحدد شروط فتح ومراقبة المؤسسات الخاصة للتكوين او التعليم المهنيين. فقلد واجهت هذه المؤسسات صعوبات تمثلت في:

- مركزية الاعتماد: إذ أن هذا الإجراء يتعارض وتوجيهات الحكومة التي تؤكد على ضرورة عصرنة تنظيم وتسيير الإدارات العمومية، لاسيما فيما تعلق بتخفيف الإجراءات الإدارية المرتبطة بعملية الاستثمار.
- صعوبات تسيير اللجان الولائية المكلفة بدراسة طلبات الاعتماد، بسبب الغيابات المتكررة لبعض أعضائها.

(وزارة التكوين والتعليم المهنيين)

1-2- التحديات التقنية والتكنولوجية:

يواجه النظام الوطني للتكوين المهني العديد من التحديات المتعلقة بتحديث المعدات والبنية التحتية لمؤسسات التكوين لاسيما في استثمار التقنيات والتكنولوجيا المتطورة لضمان جودة التكوين، حيث تتطلب التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا تحديثا مستمرا لبرامج وموارد التكوين لمواكبة احتياجات سوق العمل. وبالنظر إلى التطورات الحديثة في عالم التكنولوجيا، فإنه يصبح واضحًا أن التكوين المهني بحاجة إلى تبني تقنيات متقدمة ومبتكرة من أجل تحقيق فعالية أكبر في عملية التكوين، كاستخدام تكنولوجيا الواقع

الافتراضي ومنصات التعليم، إذ يعدّ ذلك ي ضرورة وحتمية لتعزيز تجربة التكوين وتحسين جودة المكونين والمتكونين. إن التحديات التقنية المرتبطة بالبنية التحتية للتكنولوجيا في مؤسسات التكوين المهني يقود الى الحديث ضرورة العمل على تعزيز هذه الاستثمارات بشكل رئيسي، ويجب توفير الشبكات اللازمة لتطبيق التكنولوجيا في التكوين المهني. كما أن تأهيل الكوادر التعليمية للاستفادة الكاملة من التقنيات المتقدمة، تعد تحديا آخر يقف عائقا أمام تعزيز التكوين الرقمي عن بعد.

إن مواجهة التحديات التقنية في مجال التكوين المهني تتطلب التزاما وجهودا مستمرة وموجهة نحو تحسين وتعزيز البنية التحتية للتكنولوجيا في مؤسسات التكوين وتوفير التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق التكامل الكامل بين التكوين المهني وسوق العمل، مما يؤدي بدوره إلى تحسين فرص العمل وزيادة إنتاجية المجتمع.

1-3- التحديات المالية والموارد المالية:

من بين هذه التحديات يأتي في المقام الأول نقص التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية والتجهيزات الحديثة التي تدعم برامج التكوين، حيث أن توفير التمويل الكافي يعد أمرًا حاسمًا لضمان تحقيق التطور والتطوير المستدام في مجال التكوين المهني. ومن الواضح أن المؤسسات والمراكز التابعة للنظام تواجه تحديات كبيرة في تأمين الموارد المالية الكافية لتوفير التكوين ذو الجودة وتحسين البرامج الحالية. لا يزال قطاع التكوين والتعليم المهنيين يعاني من نقص الإنفاق رغم جهود الدولة التي تبذلها في تمويله، حيث عرف زيادة معتبرة ابتداء من سنة 2010. فلقد اشار تقرير(ETF) للاتحاد الأوروبي حول التكوين المهني في الجزائر لسنة 2014، أن نسب تمويل التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر ارتفعت سنة 2012 لتصل إلى(8 %) من الناتج المحلي الخام مقارنة ب (4.3%) و(3 %) في سنة2007، وحسب نفس التقرير فإن تمويل نظام التكوين المهني يعتمد على عدة مصادر، فإلى جانب تمويل الدولة والتي هناك التمويل الدولي حيث لا تستطيع الحكومة أن تمول تكوين الكفاءات الضرورية لنموذج الاقتصاد الحديث، لهذا يكون التمويل عبر التعاون الثنائي و/أو المتعدد الأطراف للمشاريع الرامية إلى النمو المتزايد للقطاع. ويبقى الاتحاد الأوروبي واحد من أهم الممولين في هذا المجال عن طريق برنامج (ميدا1 وميدا2)[1] في مشاريع عديدة لها صلة بتنمية الموارد البشرية وقيادة وهندسة التكوين والتعليم المهنيين وربطه بطلب المؤسسات في مجال التأهيل المهني. **(زهراوي، بوشعور، 2029)**

من المنطقي جدا ان نقص الموارد المالية والتمويل يؤدي الى إعاقة في تقدم مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين وتقدم القطاع كله. فالموارد المالية هي شريان ونبض التكوين الجيد من خلال ما سيتوفر من بنية تحتية قوية قادرة على سد احتياجات التكوين والتأهيل من تجهيزات ووسائل وهياكل بيداغوجية وتكنولوجيات التعليم الحديثة ومكونين.

1-4- التحديات في توجيه الشباب نحو التكوين المهني:

أن التوجيه المهني يمثل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحقيق نجاح الأفراد وتطورهم في حياتهم المهنية. كما يعد استقطاب وتوجيه الشباب نحو التكوين المهني أمرًا حيويًا لضمان نجاح واستدامة النظام الوطني للتكوين المهني. وتشمل هذه التحديات مدى وعي الشباب بفرص التكوين المهني وفوائدها المستقبلية والتوجه اليها من خلال عملية التوجيه والإرشاد من المصادر المتاحة، الّا أن في بعض الاحيان تقف الاسرة عائقا أمام توجيه الشاب الى التخصص الذي يرغب به او يناسب قدراته وميولاته، فيجبرونه على

---

[1] – يتعلق برنامج **(ميدا 1)** بدعم تأهيل التكوين المهني والمؤسسات من جانب يخص تجهيزه من خلال البنى القاعدية من جهة، وتطوير المؤسسات (1999-2004) 38 مليون أورو كدعم، أما برنامج **(ميدا 2)** يرمي إلى دعم وتطوير التكوين المهني في قطاعات السياحة والنسيج والتقنيات الجديدة للإعلام والاتصال 2003(2003- 2007) 50 مليون أورو. أنظر: بن غبريط، نورية وآخرون. مجلة إنسانيات، المدرسة: رهانات مؤسساتية واجتماعية، مقالة بعنوان، التكوين المهني ودعم التشغيل في البلدان المغاربية: إصلاحات وسيرورات اجتماعية، ص 23.

الالتحاق بالجامعة بدلا من تحقيق رغبته في التكوين المهني. كما أن وسائل الاعلام والاتصال والانترنت يمكنها ان توفر برامج توجيهية وارشادية تساعد في توعية الشباب بدور مؤسسات التكوين المهني في تحقيق طموحه المهني. **(بوطوبال)** غير أن استغلال هذه الوسائل غير كاف ويكاد يكون ضعيفا مما يمثل عقبة أخرى وتحديا يواجه نظام التكوين المهني. ومن جهة أخرى تتضمن تحديات التوجيه برامج التوجيه غير فعالة وغير موجهة نحو احتياجات سوق العمل المحلي والعالمي. فبرامج التوجيه تهدف الى اختيار المسارات المهنية المناسبة للشباب بناءً على اهتماماتهم ومهاراتهم واحتياجات سوق العمل، قد تواجه مؤسسات التكوين تحديات في توفير معلومات عن التخصصات المختلفة، فرص العمل، ومتطلبات السوق، وصعوبات في تقديم استشارات لمساعدة الشباب في فهم خياراتهم وتحديد المسار الأنسب لهم.

2- استراتيجيات تجديد وتطوير النظام الوطني للتكوين المهني:

في إطار ترقية قطاع التكوين والتعليم المهنيين وجعله يتماشى مع متطلبات سوق العمل المحلية وجعله فرصة لتشغيل الشباب من خلال توفير يد عاملة مؤهلة، وضعت الدولة استراتيجية دائمة لتطوير القطاع وذلك من خلال:

- تعزيز وتفعيل الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية
- التحسين المستمر في نوعية ونجاعة التكوين وتبني مقاربة لضمان الجودة على مستوى المؤسسات التكوينية.
- البحث المستمر عن آليات ملائمة وفعالة للتكوين حتى تستجيب مخرجات التكوين من المؤهلات والكفاءات لاحتياجات سوق الشغل.
- الاعتماد على نمط التكوين عن طريق التمهين باعتباره أكثر نجاعة واقل تكلفة والأكثر قابلية لضمان الإدماج المهني.
- تفعيل آليات مرافقة وتوجيه خريجي القطاع لولوج عالم المقاولاتية، من خلال تعزيز مهام «دار المرافقة" التي تعتبر فضاء مفتوحا لتبادل المعلومات بين المتكونين والفاعلين الاقتصاديين.
- تفعيل الشراكة القطاعية، وجعلها أكثر ناجعة من خلال تطوير الاتفاقيات للتعاون.
- عقد اتفاقية بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين ومجلس تجديد الاقتصاد الجزائري، تهدف إلى تعزيز التواصل بين قطاع التكوين المهني والمؤسسات الاقتصادية وضمان مرافقة قطاع التكوين المهني في توفير اليد العاملة المؤهلة استجابة لاحتياجات الاقتصاد الوطني. **(جريدة الشعب الالكترونية، 2022)**

وفيما يخص انشاء مراكز التكوين المهني الخاصة، فقد اقترح قطاع التكوين والتعليم المهنيين تعديل بعض أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-340 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2020، وتضمنت الاقتراحات ما يلي:

- لامركزية الاعتماد، حيث يتم الموافقة وإمضاء الاعتمادات من طرف مدير التكوين والتعليم المهنيين بالولاية، مكان تواجد المؤسسة الخاصة، عوض وزير التكوين والتعليم المهنيين.
- تغيير تشكيلة اللجنة الولائية المكلفة بدراسة طلبات الاعتماد.
- التناسق بين الخريطة البيداغوجية للولاية والتخصصات موضوع طلب منح الاعتماد.
- تسجيل متربصي المؤسسات الخاصة في المؤسسات العمومية للتكوين المهني التي وقعت الاتفاقية مع المؤسسة الخاصة، برمز حصري موجه لكل متربص مع ضمان المطابقة القانونية والبيداغوجية لكافة الشهادات المسلمة.

– تمديد مدة المطابقة القانونية مع أحكام هذا المرسوم لمدة أربع سنوات، فيما يخص المؤسسات الخاصة التي تمارس نشاطها منذ صدور المرسوم التنفيذي رقم 18–162 المؤرخ في 14 جوان 2018، ما عدا تسجيل المتربصين على مستوى المنصة الإلكترونية. **(وزارة التكوين والتعليم المهنيين)**

قائمة المراجع:

بوطوبال، سعد الدين. دور التوجيه والإرشاد في تشغيل الشباب. http://e-biblio.univ-mosta.dz/bitstream/handle/

جريدة الشعب، (2022). اعداد استراتيجية وطنية لدعم وتطوير التكوين المهني. https://www.echaab.dz

وزارة التكوين والتعليم المهنيين. https://mfp.gov.dz/?page_id=43109

زهراوي، محمد؛ بوشعور، راضية. (2019). التكوين المهني في الجزائر، الواقع والتحديات. *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (54)

صالحي، صالح؛ شوتري، أمل. التكوين المهني بين خصوصية العرض ومنطق الطلب. https://ebook.univeyes.com/6708/pdf-